



كلمة سلطنة عمان

أمام

الدورة العادية الستون

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلقاء

سعادة الدكتور بدر بن محمد بن زاهر الهنائي

سفير سلطنة عمان ومندوبها الدائم لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

28 سبتمبر 2016م

- سعادة السفير عدنان عثمان، رئيس الدورة الستين للمؤتمر

العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

- معالي يوكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- أصحاب المعالي والسعادة الحضور

- أعضاء الوفود المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي في البداية، أن أقدم لكم، بإسم وفد بلادي سلطنة عمان وبإسمي الخاص، أحر التهاني وأخلص الأمنيات بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أتوجه بالتهنئة الصادقة إلى كافة أعضاء مكتب المؤتمر المنتخبين. وإننا لعلى ثقة بأنكم سوف تديرون أعمال مؤتمرننا هذا بكل حكمة واقتدار للتوصل إلى اعتماد القرارات المناسبة لإنجاح أعمال المؤتمر والتي سوف تكون المرجع الأساسي لأعمال وأنشطة الوكالة في المرحلة القادمة. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم ودعم جهودكم ومساعدتكم لإنجاح هذه الدورة والوصول بها إلى الغايات المنشودة.

كما يسعدني بأن أرحب بكل من "جمهورية غامبيا الإسلامية" و"سانت فنسنت وجزر غرينادين" و"سانت لوسيا" كأعضاء جدد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقدماً لها أحر التهاني والتطلع للتعاون معها ومع الدول الأعضاء الآخرين في مختلف مجالات وأنشطة الوكالة.

سعادة الرئيس

إن أول دورة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت قد انعقدت خلال الفترة من 1 إلى 23 أكتوبر 1957م، وها نحن اليوم نحتفل بالذكرى الستين لتأسيس الوكالة ونقف عند كل تلك الإنجازات التي حققتها في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والأمان والأمن النووي والإشعاعي.

إن شعار "الذرة في خدمة السلام والتنمية" الذي أُعتمد بمناسبة الذكرى الستين للمؤتمر العام للوكالة يمثل رمزياً لما يمكن تحقيقه من تقدم وازدهار من خلال استخدامات الطاقة النووية، مدركين في نفس الوقت ما يمكن أن تتسبب فيه هذه الطاقة من دمار وخراب إذا لم تُراعى فيها مقاييس ومتطلبات الأمن والأمان أو إذا ما استُخدمت لأغراض غير سلمية.

سعادة الرئيس

إن المنتدى العلمي لهذا العام جاء ليسلط الضوء على قدرة التقنية النووية السلمية في مساعدة الدول للوصول إلى الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لما بعد 2015م التي اعتمدها مؤتمر القمة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من العام الماضي. ومما لا شك فيه إن التطبيقات للتقنية النووية قد تكون من أنجع الطرق لمعالجة العوائق التي تعرقل مسيرة الدول في طريقها إلى النمو الإقتصادي والإجتماعي وتعطي حلاً لضمان سلامة الأغذية والأمن الغذائي، ومعالجة الأمراض المعدية والغير معدية والوقاية منها، وإدارة الموارد المائية، والمحافظة على البيئة، وكذلك توفير الطاقة. وتعدُّ أهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015م الإطار المرجعي للخطة الوطنية الخمسية للتنمية للفترة 2016 - 2020م التي اعتمدها سلطنة عمان في بداية العام الحالي. كما كانت كذلك الإطار المرجعي لإعداد إطار برنامج التعاون التقني بين سلطنة عمان والوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2018-2023م، الذي تم التوقيع عليه هذا اليوم مع الوكالة.

سعادة الرئيس

حرصاً من السلطنة على تقديم أفضل الخدمات الصحية لمواطنيها والمقيمين فيها، فقد تم في نهاية العام الماضي، تشغيل مركزين للتصوير المقطعي التطبيقي بالإنبعاث البوزي-ترون مع تصوير مقطعي طبقي حاسوبي (PET/CT)، وكذلك مسرع سايكلو-ترون لإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في هذا التصوير. وبهذه المناسبة، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لدائرة التعاون التقني ودائرة الطب النووي ودائرة الأمان الإشعاعي بالوكالة على الدعم والمساعدة لوضع نظام لإدارة الجودة في هذه المنشآت وتأهيل العاملين فيها.

سعادة الرئيس

يصادف هذه العام ذكرى حادثين مؤلمين هما: الذكرى الخامسة لحادث "فوكوشيما" النووي والذكرى الثلاثين لحادث "تشرنوبل" النووي، مما يجعلنا نؤكد من جديد على الأهمية القصوى لإمتثال جميع الجهات المعنية بالطاقة النووية في الدول التي لديها محطات نووية لتوليد الكهرباء سواء كانت في طور التشغيل أو في طور الدراسة والتشييد، بالمعايير الدولية للأمان النووي.

كما نؤكد على وجه الخصوص أهمية الاسترشاد بالمبدأ الوارد في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي والخاص بـ"منع أي حادث بليغ تمتد عواقبه إلى المحيط الخارجي للمحطة النووية، وفي حالة وقوع حادث، تدليل تأثيراته وتجنب أي تلوث إشعاعي خارجها". وهناك فرصة أمام جميع الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الأمان النووي للتأكد من تطبيق هذا المبدأ خلال المؤتمر الإستعراضي السابع لإتفاقية الأمان النووي المزمع عقده في شهر مارس من العام القادم.

سعادة الرئيس

إن سلطنة عمان تؤيد قيام نظام شامل للمسؤولية النووية مبني على علاقات تنبثق عن اتفاقيات بين جميع الدول التي يمكن أن تتضرر من وقوع حادث نووي، وترحب بدخول "اتفاقية التعويضات التكميلية عن الأضرار النووية" حيز التنفيذ. وحيث أن هذه الإتفاقية تشمل كذلك على الأضرار الناجمة عن حوادث بحرية محتملة عند نقل مواد نووية فإن سلطنة عُمان تدرس حالياً الانضمام إلى هذه الاتفاقية، وذلك نظراً لأن السلطنة لديها ما يزيد عن ثلاثة آلاف كيلومتر من السواحل البحرية.

سعادة الرئيس

لقد شاركت سلطنة عمان في الإجتماع الثامن لممثلي السلطات المختصة المحددة بموجب "اتفاقية التبليغ المُبكر عن وقوع حادث نووي" و "اتفاقية تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي"، الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من 6 إلى 10 يونيو 2016م. ومن ضمن النتائج التي توصل إليها هذا الإجتماع، أود أن أشير إلى أهمية إعداد وتعزيز التدابير لتبادل المعلومات بين دول الجوار حول الإجراءات الوقائية وإجراءات الإستجابة الأخرى لأي طارئ نووي وإشعاعي. وتسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى وضع مقاربات منسجمة ومنسقة في هذا الشأن من خلال مركز إدارة الطوارئ التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره دولة الكويت الشقيقة. ونحن نشمّن المساعدة التي تقدمها الوكالة من خلال مشروعٍ للتعاون التقني لتعزيز قدرات دول مجلس التعاون للتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية.

إن الجهود التي يبذلها مركز الوكالة للحوادث والطوارئ لتطوير نظام دولي للمعلومات الخاصة برصد الإشعاعات (IRMIS) يستحق الثناء والتشجيع. وسوف تقوم السلطنة، عند اكتمال توسيع شبكة

رصد الإشعاع ونظام الإنذار المبكر، بتوفير البيانات الخاصة بمعدلات الجرعات الإشعاعية التي سوف يتم رصدها، وذلك إستجابة لما ورد في القرار GC(59)/Res/9 الذي اعتمده مؤتمر الوكالة في دورته العادية الـ 59 . ونأمل أن تنتهج كل الدول نفس المنوال.

سعادة الرئيس

لقد شهد عام ٢٠١٦ م عدداً من المستجدات الهامة فيما يتعلق بالأمن النووي، حيث دخل تعديل اتفاقية الحماية المدنية حيز التنفيذ بعد عشر سنوات من اعتماده. وتدرس الجهات المعنية في السلطنة حالياً مسألة اعتماد هذا التعديل. كما تم انعقاد رابع قمةٍ نوويةٍ في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التأكيد على التزام الدول المشاركة بالتخلي عن الأسلحة النووية وعدم انتشارها والإستخدام السلمي للطاقة النووية، مع التأكيد أيضاً على أن إجراءات تعزيز الأمن النووي سوف لن تكون عائقاً أمام حق الدول في تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وإننا لنؤيد تأكيد القمة على الدور المحوري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم جهود الدول للوفاء بمسؤولياتها في هذا الشأن.

كذلك من بين الأحداث الهامة التي سوف يشهدها العام الحالي هي التحضيرات الجارية لانعقاد "المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: الإلتزامات والإجراءات" المقرر عقده من 5 إلى 9 ديسمبر من العام الحالي في فيينا تحت رعاية الوكالة الدولية. وإننا على يقين أن هذا المؤتمر، بشقيّه الوزاري والتقني، سوف ينتهي إلى توضيح الرؤية حول الإلتزامات المطلوبة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الإجراءات التي لابد من إتخاذها دولياً وإقليمياً و وطنياً لإقامة نظام متين للأمن النووي في كل أرجاء العالم. وإننا لنُقدّر الأعمال التي قامت بها لجنة البرنامج للإعداد لهذا المؤتمر برئاسة سعادة السفير لايرسيو أنطونيو فينحاس، والذي هو مشهود له بخبرته ومعرفته الواسعة بقضايا الطاقة النووية، وعلى وجه الخصوص قضايا الأمن والأمان النوويين.

سعادة الرئيس

عند الحديث عن موضوع الأمن النووي، فإنه لا يفوتني الإشارة إلى أن سلطنة عمان لا تزال ترى أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، وتدعو بهذا الخصوص كافة دول المنطقة إلى الانضمام

إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا لنتطلع لأن يتخذ مؤتمرنا هذا الاجراءات المناسبة لتحقيق هذا الهدف النبيل والذي سيعزز بلا شك فرص تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

سعادة الرئيس

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشيد بالدور الفعال الذي يقوم به معالي المدير العام للوكالة وكافة أجهزة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات المتعلقة بالطاقة النووية وتسخيرها لخدمة أهداف التنمية المستدامة من دون أي مخاوف أو مخاطر. وأني على ثقة بأن الاستخدام الأمثل والأمن للتقنية النووية سوف يساهم بإذن الله في خلق غد مشرق تتعم فيه كافة الدول وشعوب العالم بالأمن والأستقرار والتقدم والأزدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.